مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة، م١٦، ع١، ص ص ٣-٣٥ (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)

أثر الحصار الإسرائيلي على البطالة في الأراضي الفلسطينية في أعقاب انتفاضة الأقصى

ماجد حسني صبيح
أستاذ الاقتصاد المساعد
جامعة القدس المفتوحة - رام الله — فلسطين

(قدم للنشر في ١٤٢٢/٧/١هـ وقبل للنشر في ١٤٢٢/١١/٢٠هـ)

المستخلص : تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الحصار الإسرائيلي على حجم ومعدلات البطالة، وبنية المتعطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية. وقد اعتمدت الدراسة على مسوحات القوى العاملة التي ينفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وعلى نحو خاص نتائج مسح القوى العاملة ، دورة (تموز-أيلول ٢٠٠٠) ودورة (تشرين أول — كانون أول ٢٠٠٠)، ودورة (كانون ثاني-آذار ٢٠٠١)، ونتائج مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على سوق العمل الفلسطيني ، (آذار ، ٢٠٠١) . ولوصف البيانات ذات الصلة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي بالإضافة إلى المنهج المقارن، لإجراء المقارنات الضرورية بين البيانات في الفترات الزمنية محل البحث.

لقد كشفت البيانات في هذه الدراسة عن تغيرات ملموسة سببها الحصار الإسرائيلي في حجم ومعدلات البطالة، وفي بنية المتعطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية . فقد تضاعفت معدلات البطالة عدة مرات ، وتراجعت بشدة نسبة وحجم العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات، بحيث أصبح إغلاق سوق العمل الإسرائيلي المصدر الرئيسي للبطالة في الأراضي الفلسطينية بعد أن كان يشكل أحد المصادر الرئيسية لامتصاصها قبل الحصار.

كما كشف عن السمات الأهم للمتعطلين عن العمل، حيث كانوا من الشباب، ويعملون كمستخدمين بأجر، وفي المهن الحرفية والأولية، وفي قطاع البناء لاسيما الإسرائيلي، وأن غالبيتهم من ذوي التحصيل التعليمي المنخفض مع وجود فروقات ملموسة بهذا الشأن بين الذكور والإناث.

١ - المقدمة

١/١ هدف الدارسة

كان لسياسة الحصار والإغلاق الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية جملة من النتائج والآثار المدمرة على مختلف القطاعات والفعاليات الاقتصادية، وفي مقدمتها القوى العاملة، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل الآثار والنتائج الرئيسية التي تركها الحصار الإسرائيلي على حجم ومعدلات البطالة، وعلى بنية المتعطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية.

٢/١ أهمية الدراسة

تنبثق أهمية هذه الدراسة من الدور الرئيسي والحاسم الذي تلعبه قوة العمل، بصفة عامة، في العملية الإنتاجية وفي عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن البطالة وهي تعني تعطل قسم من قوة العمل تعطلاً اقتصادياً تنعكس في فقد قسم من الموارد المتاحة، والمهمة لعملية الإنتاج والتنمية وفي فقد مصدر الدخل الأساسي وربما الوحيد والضروري للمعيشة مما يعني حرمان أسر المتعطلين عن العمل من تلبية الاحتياجات الأساسية للمعيشة. فضلاً عن مشاعر الإحباط واليأس التي تسيطر عليهم، وما يترتب عليها من نتائج اجتماعية سلبية، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، حيث الاحتلال والحصار الإسرائيلي، ومن هنا تأتى أهمية بل وضرورة البحث عن حلول لمشكلة البطالة، ليس بغرض معالجة آثارها ونتائجها السلبية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل أيضاً لما لتلك المعالجات والحلول من آثار إيجابية على رفع وتعزيز قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود والمقاومة ودحر الاحتلال وانتزاع استقلاله الوطني.

٣/١ منهجية الدراسة

تأخذ هذه الدراسة بالمنهج الوصفي والتحليلي لوصف وتحليل أوضاع البطالة وبنية المتعطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى المنهج المقارن لإجراء المقارنات اللازمة للبيانات في الفترات الزمنية محل البحث. ومن حيث مصادر البيانات فإنها تعتمد على مسوحات القوى العاملة التي ينفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وهي بالتحديد ما يلي:

١ ـ مسح القوى العاملة ، دورة (تموز – أيلول ٢٠٠٠)، الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ ، وهو المسح السابق مباشرة على الحصار الإسرائيلي.

٢ ـ مسح القوى العاملة، دورة (تشرين أول–كانون أول٢٠٠٠)، الربع الرابع من عام ٢٠٠٠.

٣ ـ مسح القوى العاملة ، دورة (كانون ثاني – آذار ٢٠٠١)، الربع الأول من عام ٢٠٠١.

٤ ـ مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على سوق العمل الفلسطيني، (آذار ٢٠٠١).

أما الإطار الزمني لهذه الدراسة فانه يقتصر على دراسة أثر الحصار الإسرائيلي على البطالة خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٠ والربع الأول من عام ٢٠٠١.

٤/١ أقسام الدراسة

تتكون هذه الدراسة بالإضافة إلى المقدمة من أربعة أقسام رئيسية. القسم الأول يتناول سياسة الحصار الإسرائيلي وأثرها العام على الاقتصاد الفلسطيني، ويغطى القسم الثاني أثر الحصار على حجم ومعدلات البطالة، بينما يتناول القسم الثالث أثر الحصار على بنية المتعطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية، أما القسم الرابع والأخير فيلخص أهم نتائج الدراسة وتوصياتها في مجال مكافحة البطالة والتقليل من حدتها وتفاقمها.

تعريفات

العمالة

جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (١٥سنة فأكثر) ويعملون، وتضم أصحاب العمل، والمستخدمين بأجر، والعاملين لحسابهم أو في مصالحهم الخاصة وأعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر.

البطالة

جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل و لم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد – ولو لساعة واحدة – في أي نوع من الأعمال وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرائق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك.

القوى العاملة

النشيطون اقتصاديا ، وهم جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ،وينطبق عليهم مفهوم العمالة والبطالة

البطالة الموسعة

جميع الأفراد الذين ينطبق عليهم مفهوم البطالة وفقاً لمعايير منظمة العمل الدولية مضافاً إليهم العمال المحبطين .

العمال المحبطين Discouraged workers

الأفراد في سن العمل لا يعملون ،ولا يبحثون عن عمل بسبب اليأس من جدوى البحث عن عمل. وتبعاً لتعريف منظمة العمل الدولية، فإن العمال المحبطين ، بسبب توقفهم عن البحث عن عمل ،لا يعتبرون متعطلين عن العمل، بل خارج القوى العاملة.

٢ - سياسة الحصار الإسرائيلي وأثرها العام على الاقتصاد الفلسطيني

تميزت الفترة ١٩٩٣ – ٢٠٠٠ ببروز ظاهرة الحصار والإغلاق الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية (المحتلة عام ١٩٦٧) بحيث أصبحت سياسة متكررة وثابتة (أنظر الجدول رقم ١ الملحق الإحصائي) تمارسها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ضد الشعب والاقتصاد الفلسطينيين، وعادة بحجة الحفاظ على " الأمن الإسرائيلي"، إلا أن هذه السياسة إلى جانب وسائل القتل وإرهاب الدولة الصهيونية المنظم تستخدم للضغط على الشعب الفلسطيني في محاولة لإجباره على القبول بتسوية سياسية على الطريقة وبالشروط الإسرائيلية الكولونيالية – الاستيطانية.

في أعقاب انتفاضة الأقصى في ٢٨ أيلول ٢٠٠٠ قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بفرض حصار عسكري واقتصادي على الأراضي الفلسطينية . ويتجسد عملياً في ثلاثة مستويات أساسية تمارسها السلطات المحتلة بصورة متزامنة، وهي:

١ ـ الإغلاق الداخلي، وبموجبة تتعطل أو تتوقف حركة الأشخاص والبضائع، ووسائط النقل بصورة جزئية أو كلية ما بين مختلف المناطق والمحافظات والمدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي تقطيع الأوصال فيما بينها بحيث تصبح بمثابة"جزر" معزولة عن بعضها البعض، خاصة مع وجود المستوطنات والطرق الالتفافية . وبسبب الحواجز العسكرية أو إغلاق الطرق الرئيسية التي تربط ما بين المدن، أو ما بين المدينة والقرى، يضطر السكان الفلسطينيون إلى

السفر عبر طرق ثانوية أو ترابية وهو ما يرفع تكاليف ووقت وعناء السفر بصورة ملموسة ومضاعفة، فضلاً عن المجازفة بحياتهم بسبب تعرضهم أثناء سفرهم لحوادث إطلاق النار والاعتداءات من قبل جيش الاحتلال و قطعان المستوطنين. كما أن الإغلاق الداخلي كثيراً ما يمنع انتقال العمال والمواطنين بين المحافظات والمدن الفلسطينية، وبالتالي عدم تمكنهم من الوصول إلى أماكن عملهم بصورة جزئية أو كلية وذلك تبعاً لمدى شدة إجراءات الحصار والإغلاق.

٢ ـ إغلاق الحدود والمعابر التي تربط ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى. ويترتب على هذا الإغلاق تعطيل حركة العمال الفلسطينيين، والتجارة الخارجية بصورة جزئية أو كلية ما بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية. إن الأثر الفوري والمباشر لهذا الإغلاق هو منع عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل وبالتالي زيادة معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية بصورة مفاجئة وكبيرة.

كذلك تتعطل بسبب هذا الإغلاق حركة البضائع الواردة والصادرة ما بين قطاع غزة والضفة الغربية وإسرائيل. حيث تمنع سلطات الاحتلال الإسرائيلي ـ للضغط على الشعب الفلسطيني اقتصادياً ـ إدخال المواد الخام ومواد البناء ومستلزمات الإنتاج، والأدوية ، والمواد الغذائية من إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية وتعطل حركة تصدير البضائع والمنتجات الزراعية من قطاع غزة إلى الضفة الغربية وإسرائيل، إضافة إلى منع نقل أموال البنوك العاملة في فلسطين بين فروعها في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة ونقل أموالها المودعة في البنوك الإسرائيلية.

ويزداد الأمر صعوبة بسبب درجة التبعية العالية للتجارة الخارجية الفلسطينية وسيطرة سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الحدود والمعابر الخارجية للأراضي الفلسطينية. فعلى سبيل المثال في العام ١٩٩٧ بلغ مؤشر التركيز الجغرافي للواردات الفلسطينية من إسرائيل حوالي ٨٣٪، ونحو ٩٤٪ للصادرات إلى إسرائيل، و٨٥٪ للتجارة الخارجية مع إسرائيل. بينما لم تتجاوز في نفس العام الواردات الفلسطينية من الدول العربية ما نسبته ٢,٥ ٪، والصادرات إلى الدول العربية ٥٪[١].

(١) في العام ١٩٩٧ بلغت قيمة إجمالي الواردات الفلسطينية ٢١٦٤ مليون دولار أمريكي منها ١٨٠٣ مليون دولار من إسرائيل بينما ٥٤ مليون دولار فقط من الدول العربية – معظمها من الأردن ومصر – أما الصادرات الفلسطينية فقد بلغت قيمتها الإجمالية ٣٨١ مليون دولار منها إلى إسرائيل ٣٥٨ مليون دولار، مقابل ١٩ مليون دولار إلى الدول العربية: (راجع **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ١٩٩٩**، *إحصاءات التجارة الخارجية ١٩٩٧، نتائج أساسية*، رام الله – فلسطين)

من ناحية أخرى تخسر السلطة الوطنية الفلسطينية قسمًا مهمًا من إيراداتها العامة بصورة إيرادات مقاصة، تأتيها من إسرائيل وذلك بموجب ترتيبات اتفاق باريس الاقتصادي لعام ١٩٩٤. وأهمها الرسوم الجمركية والضرائب على المستوردات التي تجبيها إسرائيل ويكون مآلها النهائي الأراضي الفلسطينية. بالإضافة إلى رسوم النفط ورسوم التأمين الصحي، وما يعادل ٧٥٪ من ضريبة الدخل من أجور الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، و١٠٠٪ من ضريبة الدخل إذا كانوا يعملون في المستوطنات.

وفي هذا الصدد تحتل إيرادات المقاصة مع إسرائيل مكانة هامة في الموازنة العامة الفلسطينية. فمثلاً في العام ١٩٩٦ بلغت حوالي ٤٢٣ مليون دولار أمريكي، وهو ما يعادل نحو ٦٣٪ من مجموع الإيرادات العامة في الموازنة الفلسطينية والبالغة حوالي ٦٧٠ مليون دولار في ذلك العام (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي ١٩٩٦، ص ١٦). والجدير ذكره هنا أن إيرادات المقاصة مع إسرائيل رغم أنها مستحقات فلسطينية وليست منّة إلا أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، تستخدمها كأدوات ضغط اقتصادي لتحقيق مآرب سياسية. وقد فعلت ذلك حكومتا "نتنياهو" و"بارك"، وتفعلها الآن حكومة "شارون" .

٣ ـ الإغلاق الخارجي، حيث يتم إغلاق الحدود والمعابر الدولية التي تربط الأراضي الفلسطينية مع العالم الخارجي لا سيما مع الدول العربية المجاورة وذلك من خلال إغلاق معبر الكرامة (جسر اللنبي) الذي يربط الضفة الغربية بالأردن، وإغلاق معبر رفح الذي يربط قطاع غزة مع مصر بالإضافة إلى إغلاق مطار غزة الدولي.

ويترتب على الإغلاق الخارجي تعطيل حركة المسافرين والتجارة الخارجية الفلسطينية مع العالم الخارجي. كما أن البضائع المستوردة من العالم الخارجي عبر الموانئ الإسرائيلية تتعرض لتأخير مقصود، ويتحمل المستوردين الفلسطينيين بسببه تكاليف إضافية في صورة رسوم تخزين إضافية وغرامات مالية (United Nations2001) وربما يلحق التلف ببعض البضائع الفلسطينية المستوردة بسبب تأخيرها المقصود في تلك الموانئ.

على صعيد آخر أظهرت تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي نفذها على أساس مسح ميداني في (تشرين أول – تشرين ثاني ٢٠٠٠ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الخسائر المباشرة للاقتصاد الفلسطيني جراء الحصار الإسرائيلي، ٢٠٠٠). أن مختلف أنشطة

الاقتصاد الفلسطيني قد شهدت تراجعاً ملموساً بسبب الحصار والإغلاق الإسرائيلي. حيث قدرت نسبة التراجع في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٠ بحوالي ١٢,٨٪، وللدخل القومي الإجمالي بـ ١٥,٨٪، وبمثلها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، أما الخسائر المباشرة من تعويضات الفلسطينيين العاملين في إسرائيل نتيجة إغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمامهم فقد بلغت حوالي (١٦٩,٥) مليون دولار أمريكي، ومن المؤكد أن هذه التراجعات سوف تنعكس في تراجع المقدرة الضريبية للمكلفين، مما سيؤثر سلباً على أداء الموازنة العامة الفلسطينية كما شهد حجم الإنتاج في شهري (تشرين أول – تشرين ثاني ٢٠٠٠) تراجعاً ملموساً هو الآخر، بلغ حوالي (٧٣٢,٥) مليون دولار أمريكي. وقد توزع هذا التراجع بنسبة ٢٧,٧٪ في قطاع الإنشاءات، و٢١,٦٪ في قطاع التعدين والصناعة التحويلية، و(١٣٪) في التجارة الداخلية، و ١٢٪ في قطاع الزراعة وصيد الأسماك، و ٢٥,٧٪ في أنشطة الخدمات الأخرى.

كما أظهرت الدراسة حدوث تراجع ملموس في حجم مستلزمات الإنتاج السلعية والخدمة المستخدمة في الإنتاج. وبلغت قيمة إجمالي التراجع في حجم الاستهلاك الوسيط في شهري تشرين أول وثاني من عام ٢٠٠٠ حوالي (٣٤٤,٤) مليون دولار أمريكي موزعة بنسبة ٤١٪ في قطاع الإنشاءات، و ٢٦٪ في القطاع الصناعي، و ١٤٪ في قطاع الزراعة، و٩٪ في التجارة الداخلية، و١٠٪ في الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

لقد انعكس التراجع في مستويات الإنتاج والنشاط الاقتصادي في تراجع عدد العاملين في أنشطة القطاع الخاص، إما بسبب تسريحهم النهائي من العمل أو لأنهم لم يتمكنوا من الوصول إلى أماكن عملهم، ففي شهر أيلول ٢٠٠٠ – أي عشية الحصار – بلغ عدد المشتغلين في أهم أنشطة القطاع الخاص (صناعة، تجارة داخلية، نقل، وخدمات) حوالي (١٠٨,٤) ألف مستخدم تراجع في شهر تشرين أول ٢٠٠٠ إلى حوالي (٧٢,٨) ألفاً أي بتراجع مطلق بلغ (٣٥,٦) ألف مستخدم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الخسائر المباشرة للاقتصاد الفلسطيني جراء الحصار الإسرائيلي، ٢٠٠٠).

من ناحية أخرى أظهرت نتائج مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على سوق العمل الفلسطيني في آذار ٢٠٠١ والتي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن السبب الرئيسي للتعطل عن العمل في الأراضي الفلسطينية كان عدم التمكن من الوصول إلى مكان العمل بسبب

خطورة الطريق بنسبة ٧٦,٦٪ ، يليه طول الطرق للوصول إلى مكان العمل بنسبة ٥٠,٧٪ ، ثم ٤٦,١٪ لأن مكان العمل خطر على العاملين، و٣٥,١٪ بسبب زيادة تكلفة الوصول إلى مكان العمل. بينما حوالي ٢١٪ من المتعطلين وسبق لهم العمل يعود السبب الرئيسي لتعطلهم إلى انخفاض حجم التسويق وبالتالي عدم مقدرة المنشأة على تشغيل العاملين، ومثلها (أي ٢١٪) بسبب عدم توفر المواد الخام للمنشأة، و ١٠,٧٪ يعزي السبب الرئيسي لتعطلهم إلى الفصل من العمل، و٦,٦٪ يعود إلى ترك العمل بسبب عدم مقدرة المنشأة على دفع الأجور و ٤,٨٪ يرجع إلى تضرر مكان العمل بسبب القصف والعدوان الإسرائيلي.

كذلك تزايدت نسبة الغياب عن العمل[٢] بشكل ملحوظ بسبب الحصار والإغلاق الإسرائيلي، وأظهرت نتائج مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على سوق العمل الفلسطيني المشار إليها آنفاً (آذار ٢٠٠١) أن المنشآت في الأراضي الفلسطينية تعاملت مع أيام الغياب عن العمل بطرق مختلفة أهمها : (٥٢,٣٪) بصورة إجازة بدون راتب للمستخدمين بأجر، موزعة بواقع ٥٩٪ في الضفة الغربية، و ٣٤,٩٪ في قطاع غزة، يليها طريقة خفض الراتب (٢٢,١٪)، موزعة بنسبة ٢٧,٨٪ في الضفة الغربية، و ٧,٣٪ في قطاع غزة، ثم بصورة احتسابها إجازة سنوية (١٦,٨٪)، موزعة بواقع ٩,٤٪ في الضفة الغربية، و٣٦٪ في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على سوق العمل الفلسطيني، ٢٠٠١).

٣- أثر الحصار على حجم ومعدلات البطالة

يتمثل الأثر الفوري والمباشر للحصار الإسرائيلي في زيادة حجم ومعدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية بصورة كبيرة وخطيرة، فقد ارتفع حجم البطالة وفقاً لمعايير منظمة العمل الدولية (ILO) (أي الذين لا يعملون مطلقاً ويبحثون عن عمل) من (٧٣) ألفًا في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠، أي قبل الحصار، إلى (١٧٣) ألفاً في الربع الرابع من نفس العام بالإضافة إلى (١٦) ألفا لا يعملون ولا يبحثون عن عمل لكنهم ينتظرون العودة إلى عملهم في إسرائيل والمستوطنات.

---

(٢) الغائب عن العمل هو الشخص الذي من المؤكد أن يعود لعملة بعد زوال سبب الغياب، وبالنسبة للعاملين في إسرائيل لا يعتبر غائبًا بسبب عدم وضوح الرؤية لما بعد زوال سبب الغياب، ويعتبر في تلك الحالة من المتعطلين عن العمل (راجع : **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**، ٢٠٠١، *المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على سوق العمل الفلسطيني* (آذار ،٢٠٠١)، رام الله – فلسطين.

وبذلك تكون نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية قد قفزت بسبب الحصار من ١٠٪ إلى ٢٨,٣٪ في الربع الثالث والربع الرابع من عام ٢٠٠٠ على التوالي.

وعند الأخذ بالحسبان العمال المحبطين –الذين تستثنيهم المعايير الدولية من البطالة – فإن حجم البطالة (بالمعنى الواسع) يرتفع من (١٦٦) ألفاً إلى (٣١٦) ألف فرد. وبذلك تكون نسبة البطالة الموسعة قد ارتفعت من ٢٠,١٪ إلى ٣٩,٧٪ في الفترتين المذكورتين من عام ٢٠٠٠ على التوالي (أنظر الملحق الإحصائي: الجدولين رقم ٣ و٤) . ثم انخفض قليلاً حجم البطالة الموسعة في الربع الأول من عام ٢٠٠١ إلى (٢٩٧) ألفاً. أي ما يعادل ٣٧,٧٪ من مجموع القوى العاملة ١٥ سنة فأكثر) (أنظر الملحق الإحصائي: الجدول رقم ٥). والجدير ذكره أن نسب البطالة المشار إليها لا تشمل العمالة المحدودة الظاهرة، والعمالة المحدودة غير الظاهرة[٣].

لقد أظهرت نتائج مسح القوى العاملة وجود فروقات ملموسة في معدلات البطالة بين الضفة الغربية من ناحية وقطاع غزة من ناحية أخرى، وأظهرت النتائج أن حجم البطالة في الضفة الغربية أعلى منه في قطاع غزة. ففي الضفة الغربية ارتفع عدد الأفراد (١٥سنة فأكثر)، الذين لا يعملون وسواءً كانوا يبحثون أولا يبحثون عن عمل، من (٩٥) ألفًا في الربع الثالث إلى (١٧٣) ألفاً في الربع الرابع من عام ٢٠٠٠. أي أن نسبة البطالة الموسعة ارتفعت من ١٦,٩٪ قبل الحصار إلى ٣٤,٧٪ بعد الحصار.

أما في قطاع غزة فقد ارتفع حجم البطالة الموسعة من (٧١) ألفاً في الربع الثالث إلى (١٢٧) ألفاً في الربع الرابع من عام ٢٠٠٠. وهو ما يعادل ٢٦,٩٪ و٥٠,٨٪ على التوالي.

ويعود الدور الحاسم في الزيادة الكبيرة التي طرأت على حجم ومعدل البطالة في الأراضي الفلسطينية بسبب الحصار الإسرائيلي إلى التراجع الحاد والمفاجئ في حجم ونسبة العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات. حيث انخفضت من ٢٢,١٪ (أو ما يعادل حوالي ١٤٦ ألفا) في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ إلى ٩,١٪ (أو نحو ٤٣,٦ ألفاً) في الربع الرابع من نفس العام (**الجهاز**

(٣) تشمل العمالة المحدودة الظاهرة الذين يعملون عدد ساعات أقل من المعتاد ويحاولون في نفس الوقت زيادة عدد ساعات عملهم إلى العدد الطبيعي (٣٥ ساعة فأكثر أسبوعيا)، أما العمالة المحدودة غير الظاهرة فتشمل الذين يعملون في ظروف عمل سيئة مثل عدم كفاية الراتب أو ظروف العمل السيئة، ويرغبون في نفس الوقت ويحاولون تغيير عملهم، (راجع : **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**، *مسح القوى العاملة*، أعداد مختلفة).

المركزي للإحصاء الفلسطيني، *مسح القوى العاملة، دورة ١٨*، ٢٠٠٠، ومسح القوى العاملة، دورة ١٩، المؤتمر الصحفي ٢٠٠١).

أما في الربع الأول من عام ٢٠٠١ ، فقد طرأ انخفاض طفيف في معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية، حيث تراجع عدد الذين لا يعملون ويبحثون عن عمل ـ وفقاً لمعايير(ILO) ــ من (١٨٩) ألفاً في الربع الرابع من عام ٢٠٠٠ إلى (١٨٠) ألفا في الربع الأول من عام ٢٠٠١، أي ما يعادل ٢٦,٩٪. وانخفض عدد الأفراد الذين لا يبحثون عن عمل بسبب اليأس من جدوى البحث عن عمل من (١٢٧) ألفاً إلى (١١٧) ألفاً، وبالتالي تراجع عدد الذين لا يعملون، سواءً كانوا يبحثون أو لا يبحثون عن عمل، من (٣١٦) ألفاً في الربع الرابع ٢٠٠٠ إلى (٢٩٧) ألفاً في الربع الأول ٢٠٠١، وهو ما يعادل ٣٧,٧٪ من مجموع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية وفقاً للتعريف الموسع للبطالة في الربع الأول ٢٠٠١.

وحسب المنطقة ، انخفض حجم البطالة في الضفة الغربية – وفقاً لمعايير ILO – من (١٢٧) ألفاً في الربع الرابع من عام ٢٠٠٠ – منهم (١٦) ألفاً لا يعملون مطلقاً ولا يبحثون عن عمل لكنهم ينتظرون العودة إلى عملهم في إسرائيل والمستوطنات – إلى (١١٣) ألفاً في الربع الأول من عام ٢٠٠١. وهو ما يعادل حوالي ٢٦,٣٪ و ٢٣,٨٪ على التوالي، وبإضافة العمال المحبطين فإن حجم البطالة الموسعة في الضفة الغربية، انخفض من (١٨٩) ألفاً في الربع الرابع من عام ٢٠٠٠ إلى (١٧٤) ألفاً في الربع الأول من عام ٢٠٠٠. وبذلك تكون نسبة البطالة (بالمعنى الموسع) قد تراجعت من ٣٤,٧٪ إلى ٣٢,٥٪ في الفترتين المذكورتين على التوالي (أنظر الملحق: الجدولين رقم ٤ و٣).

أما في قطاع غزة ، فقد ارتفع عدد الذين لا يعملون لكنهم يبحثون عن عمل من (٦٢) ألفاً في الربع الرابع من عام ٢٠٠٠ إلى (٦٧) ألفاً في الربع الأول من عام ٢٠٠١ ، مما أدى إلى زيادة معدل البطالة قليلاً – وفقاً لمعايير ILO – من ٣٣,٥٪ إلى ٣٤,٢٪. بينما انخفض عدد الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل بسبب اليأس من البحث عن عمل من (٦٥) ألفاً إلى (٥٦) ألفاً، مما انعكس في انخفاض معدل البطالة الموسعة من ٥٠,٨٪ في الربع الرابع ٢٠٠٠ إلى ٤٨,٨٪ في الربع الأول ٢٠٠١ وذلك كما يظهر في الجدول رقم (١) :

جدول رقم (١)

معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية قبل وبعد الحصار الإسرائيلي

المنطقة	قبل الحصار(الربع الثالث٢٠٠٠)		بعد الحصار(الربع الرابع٢٠٠٠)		الربع الأول ٢٠٠١	
	بطالة (معايير ILO)	بطالة موسعة	بطالة (معايير ILO)	بطالة موسعة	بطالة (معايير ILO)	بطالة موسعة
الضفة الغربية	٧,٥	١٦,٩	٢٦,٣	٣٤,٧	٢٣,٨	٣٢,٥
قطاع غزة	١٥,٥	٢٦,٩	٣٣,٥	٥٠,٨	٣٤,٢	٤٨,٨
الأراضي الفلسطينية	١٠,٠	٢٠,١	٢٨,٣	٣٩,٧	٢٦,٩	٣٧,٧

المصدر:

١. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**، ٢٠٠٠، مسح القوى العاملة : النتائج الأساسية دورة (تموز – ايلول٢٠٠٠)، سلسلة تقارير مسح القوى العاملة (رقم١٨)، **رام الله** - فلسطين.

٢. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**، ٢٠٠١، مسح القوى العاملة النتائج الأساسية دورة (تشرين أول – كانون أول ٢٠٠٠)، الربع الرابع من عام ٢٠٠٠ سلسلة تقارير مسح القوى العاملة (رقم١٩)، رام الله – فلسطين.

٣. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**، ٢٠٠١، مسح القوى العاملة : دورة كانون ثاني – آذار ٢٠٠١)، الربع الأول من عام ٢٠٠١ ، المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح القوى العاملة ، **رام الله** - فلسطين.

إن تحليل بيانات القوى العاملة الفلسطينية يكشف أن التراجع الطفيف في معدل البطالة في الربع الأول ٢٠٠١ مقارنة مع الربع الرابع ٢٠٠٠ في الأراضي الفلسطينية يعود أساساً إلى تمكن بعض العمال الفلسطينيين لا سيما من الضفة الغربية، من العودة إلى عملهم في إسرائيل والمستوطنات. فقد ارتفعت نسبة العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستوطنات من ١١,٣٪ في الربع الرابع ٢٠٠٠ إلى ١٩,١٪ في الربع الأول ٢٠٠١، بينما تراجعت بالكاد من قطاع غزة من ٢,٧٪ إلى ٢,٣٪، وارتفعت بصفة عامة من الأراضي الفلسطينية من ٩,١٪ إلى ١٤,٧٪ على التوالي (**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة**،دورة كانون ثاني–آذار ٢٠٠١، المؤتمر الصحفي٢٠٠١).

وبالأرقام المطلقة ارتفع حجم العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات من حوالي (٤٣,٦) ألفاً في الربع الرابع من عام ٢٠٠٠ ، إلى (٧٢) ألف مستخدم في الربع الأول من عام ٢٠٠١، من بينهم ثلاثة آلاف مستخدم فقط من قطاع غزة . بينما تراجع عدد العاملين (فعلاً) في داخل الأراضي الفلسطينية (أي عدا العاملين في إسرائيل والمستوطنات) من حوالي (٤٣٥) ألف

مستخدم في الربع الرابع ٢٠٠٠[٤] إلى (٤١٨) ألفاً في الربع الأول ٢٠٠١، وهو ما يظهر من الجدول رقم (٢) :

جدول رقم (٢)

توزيع العاملين (١٥ سنة فأكثر) من الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل

(معايير ILO) (الربع الأول ٢٠٠١)

مكان العمل	الضفة الغربية		قطاع غزة		الأراضي الفلسطينية	
	العدد بالألف	النسبة	العدد بالألف	النسبة	العدد بالألف	النسبة
الأراضي الفلسطينية	٢٩٢	٨٠,٩٪	١٢٦	٩٧,٧٪	٤١٨	٨٥,٤٪
إسرائيل والمستوطنات (الأفراد الذين يحملون بطاقة فلسطينية	٣٦	١٠٪	٣	٢,٣٪	٣٩	٧,٩٪
إسرائيل والمستوطنات (الأفراد الذين يحملون بطاقة إسرائيلية / جواز سفر أجنبي	٣٣	٩,١٪	–	–	٣٣	٦,٧٪
المجموع	٣٦١	١٠٠٪	١٢٩	١٠٠٪	٤٩٠	١٠٠٪

المصدر: **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**، ٢٠٠١، مسح القوى العاملة، دورة (كانون ثاني–آذار ٢٠٠١)، الربع الأول من عام ٢٠٠١، *المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح القوى العاملة*، رام الله – فلسطين.
الإشارة (–) تعني عدم وجود كافي من المشاهدات في هذه الفئة.

من ناحية أخرى، انعكست الزيادة الكبيرة في حجم العمال المحبطين في تراجع نسبة القوى العاملة المشاركة ، Labour Participation Ratio، حيث انخفضت في الأراضي الفلسطينية من ٤٣,٥٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ – أي قبل الحصار– إلى ٣٩,٩٪ في الربع الرابع من نفس العام، ثم إلى ٣٨,٨٪ في الربع الأول من عام ٢٠٠١ ، وذلك من مجموع القوة البشرية ١٥ سنة فأكثر) وفقاً لمعايير ILO. بينما انخفضت بشكل ملموس، في قطاع غزة من ٤٠,١٪ إلى حوالي ٣٢٪، ثم ارتفعت قليلاً إلى ٣٣,٤٪ في الفترات المذكورة على التوالي. (أنظر الملحق الإحصائي: الجداول أرقام ٢، ٣، ٤) .

(٤) احتسبت من الجدول (رقم ٣)، الملحق الإحصائي، آخذين بالحسبان أن عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات بلغ في الربع الرابع من عام ٢٠٠٠ حوالي (٤٣,٦) ألفاً.

جملة أخيرة في هذا الصدد، وهي أن الأثر الحاد والمفاجئ الذي يتركه الحصار الإسرائيلي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية يعود بصفة أساسية إلى تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي بشكل عام، وتبعية سوق العمل الفلسطيني لسوق العمل الإسرائيلي بشكل خاص(٥)، يضاف إلى ذلك ضعف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على توفير فرص العمل الكافية كنتيجة لسياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي على امتداد أكثر من ثلث قرن،والتي أدت إلى أضعاف وتهميش قطاعات الإنتاج المادي، وتكريس السمة الخدمية، وتشويه البنية الهيكلية الاقتصادية، وتحويل اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة إلى سوق استهلاكية للبضائع الإسرائيلية، ومصدر لتزويد سوق العمل الإسرائيلي بالأيدي العاملة الفلسطينية متدنية الكلفة نسبياً.

٤ - أثر الحصار على بنية المتعطلين عن العمل

أظهرت نتائج مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على سوق العمل الفلسطيني، والذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وقام بجمع بياناته في الفترة الواقعة ما بين ٢٠٠١/٣/١٠ و٢٠٠١/٤/٥ أن عدد الذين تعطلوا (بالمعنى الواسع) عن العمل (١٥سنه فأكثر) بسبب الحصار الإسرائيلي بلغ في الأراضي الفلسطينية، في آذار – ٢٠٠١ حوالي (١٤٥) ألف شخص. منهم نحو (٩٦) ألفاً في الضفة الغربية، و(٤٩) ألفاً في قطاع غزة. (**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**، المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على سوق العمل الفلسطيني، ٢٠٠١).

وأشارت نتائج المسح أن ٦٨,٤٪ من المتعطلين وسبق لهم العمل كانوا يعملون في إسرائيل والمستوطنات، مقابل ٢١,٤٪ كانوا يعملون في الضفة الغربية، و١٠٪ في قطاع غزة. وذلك على النحو المبين في الجدول رقم (٣) :

---

(٥) ارتفع عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل بصورة نظامية (أي بموجب تصريح عمل) من حوالي (٢١) ألفاً في عام ١٩٧٠ أو ما يعادل حوالي ١٢٪ من مجمل عدد المستخدمين في الضفة الغربية وقطاع غزة (عدا القدس) إلى حوالي (١٠٩) آلاف مستخدم في عام ١٩٨٧، أو ما يعادل قرابة ٤٠٪، بينما بلغ عددهم في عام ١٩٩٢ حوالي (١١٦) ألفاً، أو ما يعادل ٣٦٪.

(راجع في ذلك : **Central Bureau of Israel**, *Statistical Abstract of Israel*, 1994, No, **37**, 1986, and No, **45.**

جدول رقم (٣)
التوزيع النسبي للمتعطلين بسبب الحصار وسبق لهم العمل حسب
مكان العمل والعلاقة بقوة العمل (آذار٢٠٠١) (نسبة مئوية)

مكان العمل	متعطل بسبب الحصار ٪	خارج القوى العاملة بسب الحصار (لا يعمل ولا يبحث عن عمل) ٪	المجموع ٪
الضفة الغربية	٢١,٧	١٨,٩	٢١,٤
قطاع غزة	٩,٩	١١,١	١٠,٠
إسرائيل والمستوطنات	٦٨,٢	٧٠,٠	٦٨,٤
أخرى	٠,٢	–	٠,٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظة: (–) تعني عدم وجود عدد كاف من المشاهدات في هذه الفئة.
المصدر : **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**، ٢٠٠١، المؤتمر *الصحفي حول نتائج مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على سوق العمل الفلسطيني* (آذار ،٢٠٠١)، **رام الله** - فلسطين.

وهكذا يتضح مما تقدم، أن سوق العمل الإسرائيلي بعد أن كان يشكل في السابق، واحداً من المصادر الرئيسية للعمالة الفلسطينية، قد أصبح في أوقات الحصار والإغلاق الإسرائيلي المصدر الرئيسي للبطالة في الأراضي الفلسطينية .

من ناحية أخرى أظهرت النتائج أن معظم المتعطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية السابقة كانوا يعملون كمستخدمين بأجر، وشكلوا حوالي ٨٧٪ (موزعين بواقع ٨٥٪ في الضفة الغربية ، و٩٠٪ في قطاع غزة)، مقابل ٨٪ من المتعطلين كانوا يعملون لحسابهم أو في مصالحهم الخاصة، و٣٪ كأرباب عمل، ونحو ٢٪ كأعضاء أسرة يعملون في مصلحة العائلة بدون أجر، وذلك على النحو المبين في الجدول رقم (٤) .

جدول رقم (٤)
التوزيع النسبي للمتعطلين بسبب الحصار وسبق لهم العمل حسب
مكان الإقامة والحالة العملية السابقة (آذار ٢٠٠١) (نسبة مئوية)

الحالة العملية السابقة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
أرباب عمل	٣,٠	٣,٦	٣,٢
يعملون لحسابهم الخاص	٩,٠	٦,١	٨,٠
مستخدمون بأجر	٨٥,١	٩٠,٢	٨٦,٩
أعضاء أسرة بدون أجر	٢,٩	–	١,٩
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظة: (–) إشارة تعني عدم وجود عدد كافي من المشاهدات في هذه الفئة.
المصدر: **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**،٢٠٠١، *المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على سوق العمل الفلسطيني* (آذار ،٢٠٠١)، **رام الله** - فلسطين.

إن كون النسبة العظمى من المتعطلين عن العمل ممن كانوا يعملون كمستخدمين بأجر، يجد تفسيره ببساطة في كون النسبة الكبرى من العاملين الفلسطينيين، خاصة في إسرائيل والمستوطنات من المستخدمين بأجر. ففي الربع الثالث من عام ٢٠٠٠، أي قبل وعشية الحصار الإسرائيلي، شكل الفلسطينيون العاملون بأجر حوالي ٩٥٪ من مجموع العاملين في إسرائيل والمستوطنات، مقابل ٦٥٪ في قطاع غزة، و٥٨٪ في الضفة الغربية، و ٦٨٪ في الأراضي الفلسطينية (**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**، مسح القوى العاملة، دورة ١٨، ٢٠٠٠).

وحسب النشاط الاقتصادي الرئيسي، تبين أن أكثر من ٥٩٪ من المتعطلين ، وسبق لهم العمل كانوا يعملون في قطاع البناء والتشييد. ويتوزعون حسب مكان العمل بنسبة بلغت حوالي ٣٦٪ في الضفة الغربية، و٤٤٪ في قطاع غزة، و٦٩٪ في إسرائيل والمستوطنات، وذلك مقابل نحو ٢٦٪ في الضفة الغربية، و٢٨٪ في قطاع غزة، و٩٪ في إسرائيل والمستوطنات كانوا يعملون في قطاع التعدين والصناعة التحويلية (أنظر الملحق الإحصائي: الجدول رقم ٥).

أن غلبة نسبة المتعطلين الذين كانوا يعملون في قطاع البناء والتشييد يعود إلى تركز الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات في قطاع البناء من ناحية، وإلى التراجع الكبير الذي أصاب نشاط البناء والتشييد الفلسطيني بسبب الحصار الإسرائيلي، وذلك على النحو الذي سبقت الإشارة إليه.

ففي فترة السبعينيات و الثمانينيات من القرن الماضي، كانت نسبة الفلسطينيين العاملين في قطاع البناء الإسرائيلي تزيد أو تقل قليلاً عن النصف، ثم قفزت نسبتهم في هذا القطاع من حوالي ٥٤٪ في عام ١٩٨٩الى ٦٠٪ و٦٩٪ في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ على التوالي، ووصلت إلى ٧٤,٣٪ في عام ١٩٩٢وإلى ٧٢,٦٪ في عام ١٩٩٣ (**Central Bureau of Israel**, *Statistical Abstract of Israel*, 1994, P.809) ويعزى هذا التحول في التوزيع القطاعي للفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات إلى تدفق موجات المهاجرين الجدد إلى إسرائيل من الاتحاد السوفيتي السابق في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن الماضي وهو ما أدى إلى تزايد أعمال البناء والأشغال العامة لتلبية الزيادة في الطلب على الأبنية والشقق السكنية، ثم عادت نسبة العاملين الفلسطينيين في قطاع البناء الإسرائيلي إلى ما كانت علية في السابق فحسب بيانات مسح القوى العاملة الفلسطينية أن ٥٣,٥٪ من مجموع الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات كانوا

يعملون في قطاع البناء والتشييد (**دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية**، مسح القوى العاملة، التقرير السنوي ١٩٩٦، ص ٦٣).

ومن ناحية التوزيع المهني للمتعطلين عن العمل بسبب الحصار أظهرت نتائج مسح القوى العاملة دورة (تشرين أول –كانون أول ٢٠٠٠) أن ٣٦,٩٪ من مجموع المتعطلين وسبق لهم العمل كانوا من العاملين في الحرف وما إليها من المهن، بينما ٤٣,٢٪ كانوا من العاملين في المهن الأولية (انظر الملحق الإحصائي: الجدول رقم ٦) وأظهرت نتائج نفس المسح أن حوالي ٤٦٪ من العاملين في الحرف وما إليها من المهن في الربع الرابع من عام ٢٠٠٠ كانوا يعملون في قطاع التعدين والصناعة التحويلية، ونحو ٢٩٪ منهم يعملون في قطاع البناء والتشييد مقابل حوالي ٣٩٪ من العاملين في المهن الأولية يعملون في قطاع البناء والتشييد (انظر الملحق الإحصائي: جدول رقم ٧) وعلى حساب التكرار أن قطاعي البناء والصناعة قد تأثرا بشكل ملموس بإجراءات الحصار الإسرائيلي مما انعكس في تراجع حجم ونسبة العاملين في هذين القطاعين في الأراضي الفلسطينية .

يضاف إلى ما تقدم أن معظم الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات، وذلك بحكم طبيعة وبنية الطلب على العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي، من العمالة غير الماهرة والمتوسطة المهارة للعمل في أنشطة البناء والخدمات العامة التابعة للبلديات الإسرائيلية وأعمال التنظيفات في المطاعم والفنادق والمستشفيات، إضافة إلى أعمال التحميل والتنزيل، وفي الزراعة للقيام بأعمال التعشيب وقطف الثمار وجمع المحاصيل. وهذه الأعمال تتميز في العادة بظروف عمل شاقة وتتطلب بذل جهد جسدي وبعدم استقرار في العمل بسبب طبيعة العمل الموسمي الذي يغلب عليها كما هو الحال في أنشطة البناء والزراعة . وحسب بيانات مسح القوى العاملة الفلسطينية دورة (تموز– أيلول ٢٠٠٠) شكل العاملون في الحرف وما إليها من المهن من مجموع الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ نحو ٤٣٪ مقابل ٤١٪ هم من ذوي المهن الأولية البسيطة ،بينما ٠,٦٪ فقط موظفون في الإدارة العليا للشركات والمؤسسات الإسرائيلية التي يعملون بها و٢,٤٪ فنيون ومتخصصون ومساعدون وكتبة (**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**، مسح القوى العاملة دورة ١٨، ٢٠٠٠، ص ٦٢) وقد سبقت الإشارة إلى أن معظم المتعطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية بسبب الحصار كانوا يعملون في إسرائيل والمستوطنات.

جملة ما تقدم يفسر لماذا كانت النسبة العظمى من المتعطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية من ذوي المهن الحرفية والأولية، ويؤكد ذلك التراجع الذي طرأ على نسبة العاملين في الحرف وما إليها من المهن في الأراضي الفلسطينية ومن ٢٤,٥٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ إلى ١٦,٢٪ في الربع الرابع من نفس العام وتراجع نسبة العاملين في المهن الأولية من ١٩,٨٪ إلى ١٣,٧٪ في الفترتين المذكورتين من عام ٢٠٠٠ على التوالي . والجدير بالملاحظة أن نسبة هذا التراجع كانت أكبر في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية ففي قطاع غزة حيث تراجعت نسبة العاملين في الحرف وما إليها من المهن من ٢١,٧٪ في الربع الثالث إلى ١٠,٥٪ في الربع الرابع من عام ٢٠٠٠ وتراجعت نسبة العاملين في المهن الأولية من ١٨٪ إلى ٩,٩٪ لنفس الفترتين على التوالي، أما نسبة العاملين في الحرف وما إليها من المهن فقد تراجعت في الضفة الغربية من ٢٥,٧٪ في الربع الثالث إلى ١٨,٢٪ في الربع الرابع، بينما تراجعت نسبة العاملين في المهن الأولية من ٢٠,٥٪ إلى ١٥,٢٪ وذلك في نفس الفترتين من عام ٢٠٠٠ على التوالي (**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**، مسح القوى العاملة دورة ١٨، المؤتمر الصحفي ٢٠٠١).

على صعيد آخر رغم أن الحصار الإسرائيلي قد أدى إلى تفاقم البطالة بين القوى العاملة الفلسطينية على اختلاف فئاتها العمرية ومستويات تحصيلها التعليمي، إلا أن البطالة بسبب الحصار قد تركزت بين الشباب، وذوي التحصيل التعليمي المنخفض، حيث كانت أعلى نسبة للبطالة في الربع الرابع من عام ٢٠٠٠، أي بعد الحصار، ٤٤,٨٪ في الفئة العمرية (١٥- ١٩) سنة (لكلا الجنسين). تليها نسبة البطالة في الفئة العمرية (٢٠-٢٤) سنة بواقع ٣٦,٨٪، ونسبة البطالة في الفئة العمرية (٢٥-٢٩) سنة بواقع ٣٠,٩٪، تليها نفس الفئة فأكثر، وبلغت ١٢٪ (انظر الملحق الإحصائي: الجدول رقم ٨).

ويرجع تركز البطالة في فئة الشباب إلى كون الغالبية المشاركة في القوى العاملة (١٥سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية تقع ضمن الفئة العمرية (١٥- ٣٤) سنة، وشكلت (لكلا الجنسين) أكثر من ٦٠٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠، كما أن غالبية العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات هي أيضاً من الشباب، في الفئة العمرية (١٥- ٣٤) سنة، وشكلوا بنفس الفترة نحو ٦٥٪ (**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**، مسح القوى العاملة، دورة ١٨،٢٠٠٠ ، ص ٥٢، ٥٥).

يضاف إلى ذلك صعوبة إيجاد فرص عمل داخل الاقتصاد الفلسطيني لقوة العمل الشابة التي تدخل سوق العمل لأول مرة، وإغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام العمالة الفلسطينية، ووضع قيود إضافية بدواعي "أمنية إسرائيلية" خاصة من حيث العمر والحالة الاجتماعية، "والأمنية" للعمال الفلسطينيين الذين يسمح لهم بالدخول للعمل في إسرائيل في أوقات الحصار والإغلاق.

ومن حيث الجنس كانت معدلات البطالة في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠(أي قبل الحصار) أعلى بين الإناث منها بين الذكور، وبلغت في الأراضي الفلسطينية ١٢,٦٪، و٩,٥٪ على التوالي أما في الربع الرابع من نفس العام (أي بعد الحصار) فقد برزت فروقات ملموسة حيث تركزت بين الذكور، وبلغت ٣١٪ مقابل ٩ .١٢٪ بين الإناث ، ويلاحظ أن نسبة البطالة بين الإناث بعد الحصار قد ظلت ثابتة تقريباً.

إن تركز البطالة بين الذكور يعود إلى كون النسبة العظمى من المتعطلين عن العمل بسبب الحصار قد كانوا من الذكور ، وبدوره يعود ذلك من ناحية إلى انخفاض نسبة المشاركة الاقتصادية للإناث في القوى العاملة (١٥ سنة فأكثر) ، حيث بلغت في الربع الثالث ٢٠٠٠ (١٣,٨٪)، وإلى تدني نسبة الفلسطينيات العاملات في إسرائيل والمستوطنات من ناحية أخرى، حيث بلغت في نفس الفترة أقل من ٢٪ (**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**، مسح القوى العاملة دورة ١٨، ٢٠٠٠ ، ص ٢١، ٥٥).

وبالنظر إلى بيانات مسح القوى العاملة الفلسطينية في الربع الأول من عام ٢٠٠١ يلاحظ أن البطالة بين القوى العاملة (١٥ سنة فأكثر) من حيث العمر والجنس تحمل تقريباً نفس السمات المشار إليها في الربع الرابع ٢٠٠٠، مع فارق بسيط وهو أن معدلات البطالة (حسب معايير ILO) انخفضت قليلاً إلى ٢٨,٨٪ بين الذكور ، مقابل زيادتها قليلاً إلى ١٣,٧٪ بين الإناث (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة دورة الربع الأول من عام ٢٠٠١، المؤتمر الصحفي ٢٠٠١).

من ناحية التحصيل التعليمي للمتعطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية، يتبين من (الجدول رقم ٩، الملحق الإحصائي) أن أعلى نسبة بين المتعطلين عن العمل في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ –أي قبل الحصار– كانت بين الذين أتموا ١٣ سنة دراسية فأكثر، وبلغت ٣٠,١٪ (لكلا

الجنسين)، مع وجود فوارق ملموسة بين الذكور والإناث المشاركات اقتصادياً. بينما كانت أقلها بين المتعطلين الذين لم يدرسوا أبداً،أو أن عدد سنواتهم الدراسية يساوي صفرًا، وبلغت ١,٢٪.

أما في الربع الرابع من عام ٢٠٠٠، أي بعد الحصار، فقد انخفضت نسبة المتعطلين الذين أتموا ١٣ سنه دراسية فأكثر حيث بلغت ١٣,٧٪، بينما ارتفعت بين الذين أتموا (١-٩) سنوات دراسية ، وشكلوا أكثر من نصف المتعطلين، مقابل أكثر من ثلث المتعطلين عن العمل ، كانوا قد أتموا (١٠-١٢) سنة دراسية. بينما ظلت نسبة المتعطلين الذين عدد سنواتهم الدراسية صفر ثابتة تقريباً.

والجدير بالملاحظة هنا أن تراجع نسبة المتعطلين عن العمل الذين أتموا ١٣ سنة دراسية فأكثر من ٣٠,١٪ قبل الحصار إلى ١٣,٧٪ بعد الحصار قد يوحي بحدوث زيادة في الطلب في سوق العمل الفلسطيني على ذوي التحصيل التعليمي العالي من حملة الدبلوم المتوسط والشهادات الجامعية، أدى بالتالي إلى تراجع نسبة المتعطلين منهم عن العمل، إلا أن هذه الظاهرة تعود إلى الحصار الإسرائيلي وإجراءاته وما ترتب عليها من إحداث تغيرات ملموسة في بنية القوى العاملة الفلسطينية وفي التركيب النسبي للمتعطلين عن العمل مما انعكس في تراجع نسبة المتعطلين الذين أتموا ١٣ سنة دراسية فأكثر، وذلك بسبب تراجع عدد العاملين في أنشطة البناء والصناعة، واتساع نطاق البطالة بين العاملين في المهن الحرفية والأولية، وفي هذه العلاقة، يعود الدور الحاسم إلى المتعطلين الذين سبق لهم العمل في إسرائيل والمستوطنات، وذلك بحكم كون النسبة العظمى من الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات من ذوي التحصيل التعليمي المتدني (المرحلة الإعدادية فما دون).

من ناحية أخرى، وعلى العكس من الذكور، فان النسبة العظمى من الإناث المتعطلات عن العمل في الأراضي الفلسطينية قد أتممن١٣ سنة دراسية فأكثر، وشكلن نحو ٧٨٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠، أي قبل الحصار مقابل ١٨,٢٪ بين الذكور، تليها نسبة الإناث المتعطلات عن العمل اللواتي أتممن (١٠-١٢) سنة دراسية، بواقع ١٢,٩٪ مقابل ٢٩,٣٪ بين الذكور. أما نسبة الإناث المتعطلات لفئة الدارسات (١-٩) سنوات دراسية، فقد بلغت نحو ٨٪ مقابل أكثر من النصف بين الذكور.

وفي الربع الرابع من عام ٢٠٠٠، أي بعد الحصار ، ظلت الإناث المتعطلات عن العمل، اللواتي أتممن ١٣ سنة دراسية فأكثر يشكلن النسبة العظمى، رغم تراجعها قليلاً، حيث بلغت ٧٢,٤٪ مقابل تزايد نسبة المتعطلات لفئة الدارسات (١٠-١٢) سنة دراسية إلى ١٥,١٪. ولفئة الدارسات (١-٩) سنوات دراسية إلى ١٢,٥٪، أما بين الذكور، فقد انخفضت نسبة المتعطلين الذين أتموا ١٣ سنة دراسية فأكثر إلى الضعف تقريباً، حيث بلغت ٩,٣٪، مقابل حوالي ٥٥٪ لفئة الدارسين (١-٩) سنوات دراسية، و ٣٤,٣٪ للمتعطلين الذين أتموا (١٠-١٢) سنة دراسية.

٥ - ملخص النتائج والتوصيات

تمثل الأثر الفوري والمباشر للحصار الإسرائيلي في زيادة حجم ومعدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية بصورة كبيرة. كما أثر الحصار بصورة ملموسة في بنية المتعطلين عن العمل، وذلك على النحو التالي:

١ ـ قفزت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية من ١٠٪ (أو ما يعادل ٧٣ ألفاً) في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ – أي قبل الحصار– إلى ٢٨,٣٪ (أو ما يعادل ١٨٩ ألفاً) في الربع الرابع من نفس العام، وذلك وفقاً لمعايير منظمة العمل الدولية(ILO). وبإضافة العمال المحبطين فإن حجم البطالة الموسعة يصل إلى (٣١٦) ألفاً، وهو ما يعادل ٣٩,٧٪ في الأراضي الفلسطينية، بينما وصلت في قطاع غزة إلى أكثر من ٥٠٪، وذلك وفقاً للتعريف الموسع للبطالة.

٢ ـ طرأ انخفاض طفيف على نسبة البطالة في الربع الأول من عام ٢٠٠١. حيث بلغت في الأراضي الفلسطينية ٢٦,٩٪ (أو ما يعادل ١٨٠ ألفاً) وفقاً لمعايير (ILO)، مقابل ٣٧,٧٪ (أو ما يعادل ٢٩٧ ألفاً) وفقاً للتعريف الواسع للبطالة. ويعود هذا الانخفاض الطفيف في معدل البطالة إلى أن بعض العمال الفلسطينيين خاصة من الضفة الغربية تمكنوا من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل والمستوطنات خلال الربع الأول من عام ٢٠٠١.

٤ ـ تراجعت بقوة نسبة وحجم العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات بسبب الحصار والإغلاق الإسرائيلي، ومن ٢٢,١٪ (أو ما يعادل نحو ١٤٦ ألفاً) في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ – أي قبل الحصار– إلى ٩,١٪ (أو ما يعادل حوالي ٤٣,٦ ألفاً) في الربع الرابع من نفس العام. وتراجعت من ١٥,٤٪ إلى ٢,٧٪ في قطاع غزة، ومن ٢٤,٨٪ إلى ١١,٣٪ في الضفة الغربية. بينما في الربع الأول من عام ٢٠٠١ ارتفعت نسبة العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل

والمستوطنات إلى ١٩,٤٪، مقابل انخفاضها من قطاع غزة إلى ٢٪. وربما يعود ذلك إلى كون الحصار على قطاع غزة عادة ما يكون أكثر شدة وإحكاماً مقارنة بالضفة الغربية.

٥ ـ إن معظم المتعطلين عن العمل (آذار، ٢٠٠١)، وسبق لهم العمل كانوا يعملون في إسرائيل والمستوطنات، وشكلوا أكثر من ٦٨٪. وهو ما يعني أن سوق العمل الإسرائيلي قد أصبح بسبب الحصار والإغلاق، المصدر الرئيسي للبطالة في الأراضي الفلسطينية، وهو أمر متوقع في ظل تبعية سوق العمل الفلسطيني لسوق العمل الإسرائيلي.

٦ ـ أن معظم المتعطلين عن العمل، وسبق لهم العمل (آذار ، ٢٠٠١) كانوا من العاملين بأجر، وشكلوا حوالي ٨٧٪ في الأراضي الفلسطينية، مقابل ٨٥٪ في الضفة الغربية و ٩٠٪ في قطاع غزة. ونظراً لأن غالبية القوى العاملة الفلسطينية المشاركة، لاسيما العاملين منهم في إسرائيل والمستوطنات هم من قبيل المستخدمين بأجر.

٧ ـ أن أكثر من ٥٩٪ من المتعطلين عن العمل (آذار، ٢٠٠١)، وسبق لهم العمل كانوا يعملون في قطاع البناء والتشييد، ويعود الدور الحاسم في ذلك إلى العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات، حيث يعمل غالبيتها في قطاع البناء، وقد تبين أن نحو ٦٩٪ من المتعطلين وسبق لهم العمل في إسرائيل والمستوطنات كانوا يعملون في قطاع البناء الإسرائيلي. كما تبين أن نحو ٢٦٪ من المتعطلين عن العمل كانوا يعملون في قطاع التعدين والصناعة التحويلية في الضفة الغربية، مقابل ٢٨٪ في قطاع غزة، و ٩٪ في إسرائيل والمستوطنات.

٨ ـ من حيث التوزيع المهني تبين أن النسبة العظمى من المتعطلين عن العمل في الربع الرابع من عام ٢٠٠٠، وسبق لهم العمل كانوا من العاملين في المهن الحرفية والأولية، حيث كان حوالي ٣٧٪ يعملون في الحرف وما إليها من المهن، و٤٣٪ يعملون في المهن الأولية.

٩ ـ تركزت البطالة بين القوى العاملة المشاركة (١٥ سنة فأكثر) بين الشباب. وفي الربع الرابع من عام ٢٠٠٠ كانت أعلاها ٤٤,٨٪ في الفئة العمرية (١٥-١٩) سنة وأقلها ١٢٪ في الفئة العمرية ٥٠ سنة فأكثر (لكلا الجنسين)، ومن حيث الجنس ، بلغت بين الذكور ٣١٪، مقابل ١٢,٩٪ بين الإناث، ثم ارتفعت قليلاً في الربع الأول من عام ٢٠٠١ إلى ١٣,٧٪، بينما انخفضت قليلاً بين الذكور إلى ٢٨,٨٪ (حسب معايير ILO).

١٠ ـ من حيث التحصيل التعليمي، تبين أن أكثر من نصف المتعطلين عن العمل (في الربع الرابع ٢٠٠٠) في الأراضي الفلسطينية قد أتموا (١-٩) سنوات دراسية (لكلا الجنسين)، وأن أكثر من ثلث المتعطلين قد أتموا (١٠-١٢) سنة دراسية، بينما ١٣,٧٪ أتموا ١٣ سنة دراسية فأكثر، مقارنة مع ٣٠٪ أتموا ١٣ سنة دراسية فأكثر في الربع الثالث ٢٠٠٠. وهذا التراجع يعزى بصفة أساسية إلى التغيرات التي أحدثها الحصار الإسرائيلي في بنية القوى العاملة، وفي التركيب النسبي للمتعطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية والذي انعكس في زيادة نسبة المتعطلين من ذوي التحصيل التعليمي المنخفض مقابل تراجع نسبة المتعطلين عن العمل من ذوي التحصيل التعليمي العالي.

من ناحية أخرى تبين أن البطالة بين الذكور، إذا كانت تتركز في فئة التحصيل التعليمي العام (الثانوية العامة فما دون) فإنها بين الإناث المشاركات اقتصادياً تتركز بصفة أساسية في فئة التحصيل التعليمي العالي(دبلوم متوسط فأعلى) وهذا يعني أن مشكلة نقص الطلب في سوق العمل الفلسطيني على ذوي التحصيل التعليمي العالي أكثر حدة وعمقاً بين الإناث منها بين الذكور. ففي الأراضي الفلسطينية بلغت نسبة الذكور المتعطلين عن العمل الذين أتموا ١٣ سنة دراسية فأكثر في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ حوالي ١٨٪، مقابل ٧٨٪ بين الإناث، بينما بلغت لنفس الفئة الدراسية في الربع الرابع من نفس العام نحو ٩٪ بين الذكور، مقابل حوالي ٧٢٪ بين الإناث.

في ضوء ما تقدم من نتائج يمكن تقديم المقترحات والتوصيات التالية :

إن مكافحة البطالة في الأراضي الفلسطينية يتطلب صياغة وتطبيق سياسة وطنية للتشغيل تكون ضمن استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتخطيط لها في ضوء الموارد والإمكانيات المتاحة للشعب الفلسطيني في داخل الوطن وخارجه، ويكون هدفها الجوهري الاستراتيجي بعيد المدى بناء وتطوير قاعدة إنتاجية قادرة على استيعاب وتشغيل قوة العمل الفلسطينية في الاقتصاد الفلسطيني بصفة أساسية، والتخلص (التدريجي) من تبعية سوق العمل الفلسطيني لسوق العمل الإسرائيلي ، وبالتالي توفير وتعزيز المقومات والإمكانيات الاقتصادية للصمود والمقاومة من أجل دحر الاحتلال، وانتزاع الاستقلال الوطني الناجز وفيما يلي بعض المقترحات :

أولا: على الصعيد الوطني

١ ـ وضع وتنفيذ خطط للتنمية، تكون ذات طبيعة مستمرة، ومرنة تراعي الظروف القائمة والإمكانيات المتاحة، وتضع في أولوياتها تطوير قطاعات الإنتاج المادي، خاصة الزراعة والصناعة من أجل تصحيح حالة عدم التوازن، والتشوه في البنية الهيكلية الاقتصادية الموروثة عن الاحتلال الإسرائيلي، وتطوير البنية التحتية Infrastructure الاقتصادية والاجتماعية، والخدمات الاجتماعية ذات الصلة بالتنمية البشرية وفي مقدمتها التعليم والصحة.

٢ ـ أن تستند استراتيجية التنمية والتخطيط لها إلى مبدأ الشراكة والتكامل في الأدوار ما بين مختلف القطاعات وأنماط الإنتاج الاقتصادية – الاجتماعية والتي تعمل على تحقيق التنمية الوطنية المستقلة، عن الاقتصاد الإسرائيلي من ناحية، والمتكاملة مع اقتصاديات البلاد العربية من ناحية أخرى.

٣ ـ مقاطعة البضائع الإسرائيلية التي يتوفر لها بديل وطني أو عربي، ومقاطعة منتجات المستوطنات بشكل مطلق وتام، ووضع القوانين والأنظمة والإجراءات التي تكفل استمرار هذه العملية، بحيث لا تكون مجرد ردة فعل مؤقتة على الحصار والإغلاق الإسرائيلي، بل شكل من أشكال النضال المعزز بالوعي الشعبي بضرورة المقاطعة والعمل على بناء وتعزيز مقومات التكامل الاقتصادي مع الوطن العربي قدر الممكن، خاصة في مجال إقامة المشروعات العربية المشتركة في فلسطين، والتجارة العربية البينية وفتح أسواق البلاد العربية أمام المنتجات الفلسطينية – الوطنية المنشأ.

٤ ـ صياغة خطط التنمية، وبرامج الاستثمار والإنتاج والسياسات الاقتصادية والاجتماعية الموجهة نحو السوق المحلية، والأسواق العربية، ويقتضي هذا التوجه إعطاء أولوية للمشروعات الاستثمارية الإنمائية التي تعتمد على المواد الخام والموارد المحلية، والتي تنتج السلع والخدمات لتلبية الحاجات الأساسية للسكان، ، ولتلك التي تخلق أو تزيد التشابك الاقتصادي القطاعي، والمشروعات ذات الكثافة العمالية. إضافة إلى المشروعات ذات الصبغة التكاملية مع الاقتصاديات العربية.

٥ ـ تشجيع ودعم التعاونيات، ومشروعات الإنتاج الصغير، والاقتصاد المنزلي في مجالات الزراعة وتربية الحيوانات، والتصنيع الغذائي، والصناعة الحرفية والتي تتميز بقدرتها على التكيف،

كما أنها لا تتطلب في العادة رأس مال كبير، وخبرة ومهارة عالية، ناهيك عن قدرتها على توفير فرص العمل والدخل، خاصة في الريف والمخيمات.

٦ ـ إنشاء صندوق وطني للتشغيل وتمويل المشروعات الاستثمارية التعاونية والصغيرة والأسرية، بشروط ميسرة، إلى جانب تقديم المعونات الفنية والإدارية والاقتصادية، والعمل على إنشاء مؤسسات وبنوك التمويل والإقراض المتخصصة لتوفير التمويل المتوسط والطويل الأجل للزراعة والصناعة والإسكان الشعبي، وبالتالي تعويض النقص الهائل في هذا النوع من التسهيلات الائتمانية لدى البنوك التجارية العاملة في فلسطين.

٧ ـ إقامة التوازن بين التعليم الأكاديمي والتعليم المهني، وتوجيه خطط التعليم وسياساته وفقاً لاحتياجات تطوير الاقتصاد الوطني، ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني، ووضع وتطبيق برامج تأهيل وتدريب، وإعادة تدريب المتعطلين عن العمل، وبالتالي تمكينهم من إيجاد فرص العمل والدخل. وفي ظروف شح الموارد المتاحة، يمكن القيام بذلك وفقاً لأولويات حسب معدلات انتشار البطالة والحالة الاقتصادية والاجتماعية للمتعطلين عن العمل في المناطق الجغرافية والمحافظات المختلفة.

٨ ـ وضع إطار ملائم لبيئة اقتصاد كلي محفزة للاستثمار والإنتاج الوطني مع مراعاة التمييز في حوافز الاستثمار. بحيث تفضل الاستثمارات التي تساعد في إقامة التوازن القطاعي والتنمية المتوازنة ما بين المناطق الجغرافية والمحافظات الفلسطينية، والتي تخلق أو تزيد من مستوى الطاقة الإنتاجية والتشغيلية للاقتصاد الفلسطيني.

٩ ـ إعادة النظر في سياسة التوظيف الحكومي بحيث تقوم على أساس الحاجة الفعلية، والكفاءة من ناحية وإعمال كافة أشكال الرقابة والمحاسبة والمساؤلة على النشاط المالي العام من أجل بناء قطاع عام منتج وكفؤ اقتصادياً واجتماعياً.

وفي هذا السياق من الضروري العمل على ترشيد الإنفاق الحكومي الجاري بالتخلص من النفقات غير الضرورية، وفرض ضرائب عالية على الإنفاق الاستهلاكي الكمالي والترفي، والدخول الطفيلية، وتوجيه التوفير الناتج عن عملية الترشيد نحو تمويل النفقات الاستثمارية الإنمائية التي لا تزال تعتمد بصفة أساسية على المساعدات والمنح الخارجية. كما يلزم إصلاح الهيكل الوظيفي والتنظيمي الحكومي بما يتناسب مع الحاجات الفعلية والإمكانيات المتاحة للسلطة الوطنية

الفلسطينية، وتحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والمؤسسات العامة بنظام يحدد فيه عدد الوظائف ومسمياتها، وفئاتها ودرجاتها،ورواتبها والشروط والمتطلبات الوظيفية والمهنية لشاغليها، وحل مشكلات التداخل في الصلاحيات ، والازدواجية في العمل والتضخم الوظيفي والبطالة المقنعة في القطاع الحكومي . وإعادة تنظيم وتصنيف الموظفين الحكوميين وفقاً للمعايير الموضوعية، والتي تركز على الاعتبارات الوظيفية والمهنية كالاختصاص، والمؤهل العلمي، والخبرة الوظيفية، والمهارات المهنية والإدارية، وإجراء تصحيح جوهري في هيكل الرواتب الحكومية لمواكبة التطورات في سوق العمل والأسعار وتكاليف المعيشة، وبالتالي تمكين القطاع الحكومي من استقطاب الكفاءات المطلوبة للقيام بأعباء الوظيفة العامة بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة والفاعلية (*ملحيس* ١٩٩٨).

١٠ ـ وضع قانون العمل الفلسطيني حيز التطبيق، والعمل على تطبيق قانون الخدمة المدنية بشقية الإداري والمالي بالنسبة للعاملين في القطاع الحكومي، واستكمال النواقص في مجالات الحد الأدنى للأجور، والتأمينات الاجتماعية ضد البطالة، وإصابات العمل، وإفلاس صاحب العمل، والتأمين الصحي الشامل، والأمن الوظيفي للعاملين في القطاع الخاص، ومحاكم العمل المتخصصة من ناحية واستكمال عملية توحيد القوانين الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

١١ ـ تفعيل دور الاتحاد العام لنقابات العمال في مجال اتفاقيات العمل الجماعية، والدفاع الفعال والملموس مادياً عن الحقوق والقضايا المطلبية العمالية لتمكين الاتحاد من استقطاب العمال المستمر في الأطر النقابية والحفاظ على استمراريتهم فيها، وبالتالي الارتقاء بدور الاتحاد العام ليأخذ دوره السياسي والاجتماعي والاقتصادي المرموق والمميز في إطار الفعاليات القائمة في المجتمع.

ثانياَ: على الصعيد العربي

العمل على بناء وتعزيز مقومات التعاون والتكامل الاقتصادي مع الوطن العربي العمق الإستراتيجي، والامتداد الطبيعي لفلسطين، وفيما يلي بعض المقترحات:

١ ـ تبني وتشجيع مدخل المشروعات العربية المشتركة التي تسهم في تحقيق التنمية وتوسيع فرص العمل في فلسطين. كذلك العمل على اجتذاب رؤوس الأموال العربية والفلسطينية في المهجر للاستثمار في الأراضي الفلسطينية. وقد يكون هذا المدخل مناسباً في المدى المتوسط أو ربما الطويل باعتباره الآن يصطدم بعقبات الاحتلال الإسرائيلي، وعدم الاستقرار السياسي.

٢ ـ الاستعانة بصناديق ومؤسسات التنمية والتمويل العربية التي توفر التمويل بشروط ميسرة لمشروعات البنية التحتية، والاستثمارات الإنتاجية التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة، وتحتاج لفترة طويلة نسبياً لاسترداد رأس المال المستثمر.

٣ ـ العمل على تنمية وتعزيز التجارة البينية، وإبرام اتفاقيات التبادل التجاري مع الدول العربية، وحبذا إعطاء أفضلية، ومنح تسهيلات جمركية مع تخفيف القيود الكمية والإدارية من أجل تسهيل وتشجيع تصدير المنتجات الفلسطينية الوطنية المنشأ إلى الأسواق العربية كواحد من أشكال الدعم الرئيسية لصمود الشعب الفلسطيني.

٤ ـ تحسين وتوطيد العلاقات السياسية مع الدول العربية لاسيما مع دول مجلس التعاون الخليجي التي لا تزال أسواق العمل فيها تستوعب القسم الرئيس من الفلسطينيين العاملين في البلدان العربية، وكذلك توقيع اتفاقيات عمل بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومات الدول العربية في مجالات التأهيل والتدريب، والتنمية الإدارية والبشرية وتقديم المساعدات الفنية في هذا المجال، والعمل على تنسيق سياسات الاستخدام على الأقل من أجل المحافظة على استمرار تشغيل الفلسطينيين العاملين في هذه البلدان، وبالتالي تجنب تكرار عودتهم الجماعية كما حدث في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ (*عبد الجابر ١٩٩٨*)، وذلك في أعقاب أزمة وحرب الخليج الثانية.

٥ ـ تنظيم ودعم عملية افتتاح المعارض الصناعية والتجارية الفلسطينية لترويج المنتجات الفلسطينية في البلدان العربية.

المراجع

أولاً : باللغة العربية

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *الخسائر المباشرة للاقتصاد الفلسطيني جراء الحصار الإسرائيلي*، رام الله ٢٠٠٠.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، النتائج الأساسية دورة (تموز – أيلول ٢٠٠٠)، *سلسلة تقارير مسح القوى العاملة (رقم ١٨)*، رام الله ٢٠٠٠.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، دورة (تشرين أول – كانون أول ٢٠٠٠)، الربع الرابع من عام ٢٠٠٠، *المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح القوى العاملة* ، رام الله ٢٠٠١ .

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، النتائج الأساسية، دورة (تشرين أول – كانون أول ٢٠٠٠)، الربع الرابع من عام ٢٠٠٠، *سلسلة تقارير مسح القوى العاملة*، (رقم ١٩) رام الله ٢٠٠١.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، مسح القوى العاملة، ودورة (كانون ثاني – آذار ٢٠٠١)، الربع الأول من عام ٢٠٠١، *المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح القوى العاملة*، رام الله ٢٠٠١.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على سوق العمل الفلسطيني* (آذار—٢٠٠١)، رام الله ٢٠٠١ .

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *مسح القوى العاملة، التقرير السنوي ١٩٩٦* ، رام الله ، ١٩٩٨.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ١٩٩٩، *إحصاءات التجارة الخارجية ١٩٩٧، نتائج أساسية*، رام الله–فلسطين.

ملحيس، غانية ، القطاع الحكومي الفلسطيني: واقعة مشكلاته، آفاق نموه، ومتطلبات إصلاحه، *المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين*، ١١– ١٣ /١٩٩٨/٥ **المجلد الأول**، وزارة العمل، رام الله ١٩٩٨.

سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، *التقرير السنوي الثاني* ١٩٩٦.

عبد الجابر، تيسير، فرص تشغيل الفلسطينيين في دول مجلس التعاون الخليجي، *ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين* ١١– ١٣/٥/١٩٩٨، **المجلد الأول**، وزارة العمل الفلسطينية، رام الله، بدون تاريخ.

ثانيًا: باللغة الإنجليزية

Central Bureau of Israel, *Statistical Abstract of Israel* 1994, No, **45**, Jerusalem 1994.

United Nations, Office of The United Nations Special Coordinator, *The Impact On The Palestinian Economy Of Confrontations, Mobility Restrictions And Border Closures,* 1 Oct. 2000, 31 Jan. 2001, Gaza , 25 Feb. 2001.

ملحق إحصائي

جدول رقم (١)

عدد أيام إغلاق الأراضي الفلسطينية مع إسرائيل خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٠

السنة	إجمالي عدد أيام الإغلاق[٨]	أيام العطل والأعياد أثناء الإغلاق	أيام الإغلاق الفعلية[٧]	نسبة أيام العمل الضائعة من عدد أيام العمل الممكنة[٦]
١٩٩٣	٢٦	٩	١٧	٦,١٣٪
١٩٩٤	٨٩	٢٥	٦٤	٢٣,١٠٪
١٩٩٥	١١٢	٢٨,٥	٨٣,٥	٢٩,٩٣٪
١٩٩٦	١٢١	٣١,٥	٨٩,٥	٣١,٩١٪
١٩٩٧	٧٩	٢٢	٥٧	٢٠,٥٤٪
١٩٩٨	٢٦	١١,٥	١٤,٥	٥,٢١٪
١٩٩٩	١٦	٩	٧	٢,٥٣٪
٢٠٠٠	٧٥	٢٣	٥٢	١٨,٨١٪

المصدر:

Office of the United Nations special Coordinator, *The impact on the Palestinian Economy of confrontations, mobility restrictions and border closures*, 1 October 2000 - 31 January 2001, Gaza, 25 February 2001

جدول رقم (٢)

توزيع السكان (١٥سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب المركبات الأساسية للقوى العاملة في الربع الثالث (تموز -أيلول ،٢٠٠٠) (أعداد مطلقة وبالألف)

كلا الجنسين	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
داخل القوة البشرية	١١١٧	٥٧٢	١٦٩٨
عمالة تامة (١)	٤٢٩	١٨٥	٦١٤
عمالة محدودة ظاهرة (٢)	٦	٤	١٠
عمالة محدودة غير ظاهرة (٣)	٣٣	٤	٣٧
لا يعملون مطلقاً ويبحثون عن عمل	٣٨	٣٥	٧٣
لا يعملون مطلقاً ولا يبحثون عن عمل بسبب اليأس من الحصول عليه	٥٧	٣٦	٩٣
مجموع السكان	٢٠٢٧	١١٤٨	٣١٧٥

(٦) تقدر عدد أيام العمل المحتملة (الممكنة) بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية (المحتلة عام ١٩٦٧) بحوالي (٢٧٧) يوماً بالمتوسط في السنة. أي إنها عدد أيام السنة (الشمسية) مطروحاً منها أيام العطل الأسبوعية والأعياد الدينية لدى المسلمين واليهود.

(٧) أي باستثناء أيام العطل الأسبوعية (يوم السبت ونصف يوم الجمعة) والأعياد الدينية الإسلامية واليهودية.

(٨) بلغ عدد أيام الإغلاق خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٠٠ ثلاثة أيام فقط بينما أثناء الربع الرابع من نفس العام بلغت ٧٢ يوماً. (راجع نفس المصدر أعلاه)

المصدر: **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**،٢٠٠٠، مسح القوى العاملة، دورة (تموز-أيلول،٢٠٠٠)، الربع الثالث من عام ٢٠٠٠، *المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح القوى العاملة*، رام الله – فلسطين.

(١) يعملون بشكل طبيعي (٣٥ساعة فأكثر خلال الأسبوع).

(٢) يعملون ساعات أقل من الوضع الطبيعي.

(٣) يعملون في ظروف عمل سيئة مثل عدم كفاية الراتب أو ظروف العمل السيئة ويرغبون في تغيير عملهم.

جدول رقم (٣)

توزيع السكان (١٥سنة فأكثر)في الأراضي الفلسطينية حسب المركبات الأساسية للقوى العاملة (تشرين أول – كانون أول ،٢٠٠٠) (أعداد مطلقة وبالألف)

كلا الجنسين	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
داخل القوة البشرية (١٥ سنة فأكثر)	١١٢٦	٥٧٨	١٧٠٤
عمالة تامة	٣٢٩	١١٨	٤٤٧
عمالة محدودة ظاهرة	٦	١	٧
عمالة محدودة غير ظاهرة	٢١	٤	٢٥
لا يعملون مطلقاً ويبحثون عن عمل	١١١	٦٢	١٧٣
لا يعملون مطلقاً ولا يبحثون عن عمل بسبب اليأس من الحصول عليه	٦٢	٦٥	١٢٧
لا يعملون مطلقاً ولا يبحثون عن عمل لكنهم ينتظرون العودة إلى عملهم في إسرائيل والمستوطنات	١٦	–	١٦
مجموع السكان	٢٠٤٢	١١٥٨	٣٢٠٠

المصدر: **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**،٢٠٠١، مسح القوى العاملة، دورة (تشرين أول – كانون أول ،٢٠٠٠)، الربع الرابع من عام ٢٠٠٠، *المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح القوى العاملة*، رام الله – فلسطين.

(–) إشارة تعني عدم وجود عدد كاف من المشاهدات في هذه الفئة.

جدول رقم (٤)

توزيع السكان في الأراضي الفلسطينية (كلا الجنسين) حسب المركبات الأساسية للقوى العاملة (كانون ثاني – آذار – ٢٠٠١)

(أعداد مطلقة وبالألف)

البيان	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
داخل القوة البشرية (١٥ سنة فأكثر)	١١٣٩	٥٨٦	١٧٢٥
عمالة تامة	٣٤٠	١٢٤	٤٦٤
عمالة محدودة ظاهرة	٦	٢	٨
عمالة محدودة غير ظاهرة	١٥	٣	١٨
لا يعملون مطلقاً ويبحثون عن عمل	١١٣	٦٧	١٨٠
لا يعملون مطلقاً ولا يبحثون عن عمل بسبب اليأس من الحصول عليه	٦١	٥٦	١١٧
مجموع السكان	٢٠٦٥	١١٧٢	٣٢٣٧

المصدر: **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**،٢٠٠١، مسح القوى العاملة، دورة (كانون ثاني – آذار٢٠٠١)، الربع الأول من عام ٢٠٠١، *المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح القوى العاملة*، رام الله – فلسطين.

جدول رقم (٥)

التوزيع النسبي للمتعطلين بسبب الحصار وسبق لهم العمل حسب مكان العمل والنشاط الاقتصادي السابق (آذار ٢٠٠١) (نسبة مئوية)

النشاط الاقتصادي السابق	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل والمستوطنات	الأراضي الفلسطينية
الزراعة والصيد والحراجة	٤,٤	٨,٠	٨,٩	٧,٨
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	٢٦,١	٢٨,٤	٨,٩	١٤,٦
البناء والتشييد	٣٥,٩	٤٤,٤	٦٨,٩	٥٩,٣
التجارة والمطاعم والفنادق	١٧,٣	٨,١	٨,٤	١٠,٣
النقل والمواصلات والاتصالات	٣,٣	٧,٩	١,٧	٢,٧
الخدمات والفروع الأخرى	١٣,٠	٣,٢	٣,٢	٥,٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**،٢٠٠١، مسح القوى العاملة، *المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح الإجراءات الإسرائيلية على سوق العمل الفلسطيني* (آذار–٢٠٠١)، رام الله – فلسطين.

جدول (٦)

توزيع العاطلين عن العمل وسبق لهم العمل قبل أقل من ١٢ شهر حسب المهنة

(الربع الرابع من عام ٢٠٠٠)

المهنة	نسبة مئوية
المشرعون وموظفو الإدارة العليا	٠,٦
الفنيون والمتخصصون والكتبة	٣,٤
العاملون في الخدمات والباعة في الأسواق	٥,٢
العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	٤,٠
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	٣٦,٩
مشغلو الآلات ومجمعوها	٦,٧
العاملون في المهن الأولية	٤٣,٢
المجموع	١٠٠

المصدر: **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**، ٢٠٠١، مسح القوى العاملة، دورة (تشرين أول- كانون أول ٢٠٠٠)، الربع الرابع من عام ٢٠٠٠ ،*قاعدة بيانات مسح القوى العاملة* ، رام الله – فلسطين. (بيانات غير منشورة).

جدول رقم (٧)

توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمهنة دورة

(تشرين أول- كانون أول٢٠٠٠)

(نسبة مئوية)

النشاط الاقتصادي	العاملون في الحرف وما إليها من المهن	العاملون في المهن الأولية
الزارعة والحراجة والصيد	–	٦,٦
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	٤٥,٩	٨,٥
البناء والتشييد	٢٨,٨	٣٩,١
التجارة والمطاعم والفنادق	١٩,٤	١٤,٦
النقل والتخزين والاتصالات	٠,٨	١,٦
الخدمات والفروع الأخرى	٥,١	٢٩,٦
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**، ٢٠٠١. مسح القوى العاملة. دورة (تشرين أول- كانون أول،٢٠٠٠)، الربع الرابع من عام ٢٠٠٠. *قاعدة بيانات مسح القوى العاملة*. رام الله – فلسطين. (بيانات غير منشورة).

ملاحظة : (–) تعني عدم وجود عدد كاف من المشاهدات في هذه الفئة.

جدول رقم (٨)

معدل البطالة بين القوى العاملة ١٥ سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية
حسب الفئات العمرية والجنس في الربع الرابع من عام ٢٠٠٠ (معايير ILO)

العمر	ذكور	إناث	المجموع
١٥ — ١٩	٤٦,٢	١٧,٦	٤٤,٨
٢٠ — ٢٤	٣٧,٩	٢٩,٩	٣٦,٨
٢٥ — ٢٩	٣٣,٤	١٨,٠	٣٠,٩
٣٠ — ٣٤	٢٨,٦	١٣,٥	٢٦,٢
٣٥ — ٣٩	٣١,٢	٨,١	٢٧,٤
٤٠ — ٤٤	٢٥,٠	٤,٧	٢١,٨
٤٥ — ٤٩	٢٥,٠	٢,٢	٢١,٥
٥٠ +	١٤,٦	١,٤	١١,٩
المعدل العام	٣١,٠	١٢,٩	٢٨,٣

المصدر: **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**، ٢٠٠١. مسح القوى العاملة. دورة (تشرين أول–كانون أول،٢٠٠٠)، الربع الرابع من عام ٢٠٠٠. *المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح القوى العاملة*. رام الله– فلسطين.

جدول رقم (٩)

توزيع المتعطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية حسب عدد السنوات الدراسية والجنس

(نسبة مئوية)

	قبل الحصار (الربع الثالث ٢٠٠٠)			بعد الحصار (الربع الرابع ٢٠٠٠)		
عدد السنوات الدراسية	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
٠	١,٤	٠,٥	١,٢	١,٧	–	١,٦
١– ٦	٢٢,٧	١,٦	١٨,٥	٢٢,٧	٢,٩	٢١,٣
٧– ٩	٢٨,٤	٧,١	٢٤,٢	٣٢,٠	٩,٦	٣٠,٥
١٠– ١٢	٢٩,٣	١٢,٩	٢٦,٠	٣٤,٣	١٥,١	٣٢,٩
١٣ فاكثر	١٨,٢	٧٧,٩	٣٠,١	٩,٣	٧٢,٤	١٣,٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظة : (–) تعني عدم وجود عدد كاف من المشاهدات في هذه الفئة.

المصدر : ١. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**،٢٠٠٠ مسح القوى العاملة، النتائج الأساسية، دورة (تموز – أيلول ٢٠٠٠)، *سلسلة تقارير مسح القوى العاملة* (رقم ١٨)، رام الله – فلسطين، جدول ٢٧، صفحة ٩١.

٢. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**،٢٠٠١ مسح القوى العاملة، النتائج الأساسية، دورة (تشرين أول – كانون أول ٢٠٠٠)، *سلسلة تقارير مسح القوى العاملة* (رقم ١٩)، رام الله – فلسطين، جدول ٢٧، صفحة ٩١.

The Effect of the Israeli Seige on Unemployment In the Palestinian Territories after the *Intifada*

MAJID HUSNI SOBEIH
Assistant Professor
Qusd University
Ramallah - Palestiene

ABSTRACT**.** This study aims at analyzing the effects of the Israeli seige on the size and rate of umemployment as well as the structure of the umemploymed in the Palestinian territories. The study is based on the labour surveys carried out by Palestinian Central Bureau of Statistics and particularly on the results of labour of survey (July- September, 2000) round,and (October-Dismember, 2000 round January–March 2001) round, in addition to the survey of the impact of the Israeli measures on the Palestinian labour market (March 2001) In order to describe and analyze the relevant data, the study combined both the descriptive and analytic approaches, The comparative approach was used as well to draw comparisons among the different periods under study .

The data, in this study, indicated noticeable changes in the size and rate of unemployment, as well as in the structure of the unemployed persons in the Palestinian territories caused by the Israeli seige. Obviously, the unemployment rate multiplied and the size of Palestinian labour force in Israel and settlements decreased considerably. The Israeli labour market , which was one of the main sources of absorbing unemployment in the Palestinian territories, has become, after the seige, the main cause of this unemployment.

Moreover, the study revealed more details about the characters of the unemployed persons. Most of them are young, wage employee, manual workers mainly within the Israeli building sector and low- educated though, there are some perceivable differences between males and females in this respect.